

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
May 30, 2018 9:02:25 AM GMT+02:00	+4122 791 85 80	71	2	Received
30/05/2018 08:00	+4122-791-85-80	MISSION DU LIBAN GE	PAGE 01/02	

Mission Permanente du Liban
auprès de l'Office des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Genève

Rue de Moillebeau 58
1209 Genève



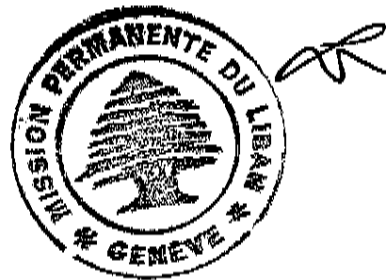
بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

N/Ref. 15/1/19/3 – 131/2018.

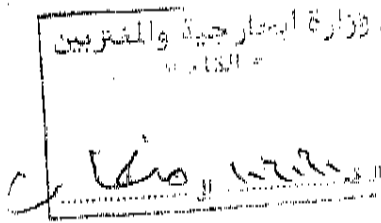
La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme, et en référence à la lettre de l'Expert Independent chargé d'examiner les Effets de la dette extérieure et des obligations financières internationales connexes des droits sur le plein exercice de tous les droits de l'homme, particulièrement des droits économiques, sociaux et culturels, en date du 22 janvier 2018, a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère libanais de Justice concernant le questionnaire relatif aux «Effets de la dette extérieure des Etats sur le plein exercice de Droits économiques culturels et sociaux».

La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations Internationales à Genève saisit cette occasion pour renouveler au Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme, les assurances de sa très haute considération.

Genève, le 29 Mai 2018.



Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme
Palais des Nations
1211 Genève 10



118 Homenet
2018/5/31/2018

الجمهورية اللبنانية
وزارة العدل
المديرية العامة

حضرة وزارة الخارجية والمغتربين - مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية.

الرقم: ٥/٦٠

الموضوع: طلب معلومات حول آثار الديون الخارجية للدول في التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المرجع: إحالتكم رقم ٨/٢١٢ تاريخ ٢٠١٨/٢/١

- الكتاب رقم ٨/٢٨ الصادر عن بعثة لبنان الدائمة في جنيف بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٥

- الكتاب الصادر عن الخبير المستقل المعني بالديون الخارجية واثارها على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المفوضية العليا لحقوق الانسان تاريخ ٢٠١٨/١/٢٢

تبين أنو بموجب كتابكم الحاضر تاريخ ٢٠١٨/٢/١ أرسلتم لنا كتاب الخبير المستقل المعني بالديون الخارجية واثارها على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المفوضية العليا لحقوق الانسان الذي يطلب فيه معلومات حول تأثير السياسات الاصلاحية الاقتصادية على الحقوق الأساسية للمرأة.

وحيث إن مجلس الوزراء اللبناني قرّر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٣ - وبناء على إقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء في الجلسة حينها - الطلب إلى الوزراء إعداد تصور متكامل لخطة النهوض الاقتصادي ككل في وزارته، وبناء على هذا القرار أعدت وزارة العدل تصورها الكامل لخطة النهوض الاقتصادي بالنسبة للمواضيع الداخلة ضمن نطاق اختصاصها، وقد تمت الإشارة في متن هذه الخطة إلى مساهمة وزارة العدل ودورها الرائد في مجال تعزيز حقوق المرأة.

إن وزارة العدل، وفي ما يخص تأثير السياسات الاصلاحية الاقتصادية على حقوق المرأة، كان لها دوراً بارزاً وفعالاً في أكثر من مجال يساعد في تعزيز حقوق المرأة، وأبرز مساهماتها قد تجلت في اتخاذ خطوات فاعلة في مجال تحديث القوانين، سوف يتم تنفيذها على الوجه الآتي بيانه:

- المساهمة في جميع الاقتراحات ومشاريع القوانين التي تهدف إلى تمكين دور المرأة وتعزيز دورها في المجتمع كونها تشكل نصفه، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي عبر إطلاق دور المرأة الفاعل في سائر القطاعات، ومساواتها بالرجل والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. إن المساواة بين الجنسين الذي يشكل أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الملحوظة في خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ ويدخل في صلب صلاحيات وزارة العدل بالإضافة إلى هدفين آخرين، والعمل جارٍ على تنفيذ هذا الهدف بما يتواءم مع غايات خطة عام ٢٠٣٠.

- إن وزارة العدل تشارك في هذا الصدد في جلسات النقاش التي تدور في اللجان النيابية والتي تتناول إقتراحات قوانين تهدف إلى تعديل بعض القوانين أو استصدار أخرى بهدف الوصول إلى إلغاء التمييز ضد النساء وإعطائهن حقوقهن بالكامل. ونشير هنا بشكل خاص إلى التعديلات التي جرت على قانون العمل وقانون العقوبات.

٣/٤

١٠١٨
٢٢ أيار ٢٠١٨
٢١٤